خيارات الثورة السورية في مرحلة الحسم

- مبادئ اللعبة الدولية التي تحاك
- أولويات المرحلة و خارطة الطريق للثورة
- سيناريوهات سقوط النظام و كيفية الوصول إليها

17 رمضان 1432 / 17 آب 2011

المركز الإعلامي لدعم ثوار حمص يعطي كافة المواقع الإلكترونية والجهات الداعمة للثورة السورية
حقوق نشر هذه الدراسة و الإقتباس منها دون طلب أي إذن مسبق.
www.homsrevolution.wordpress.com

الفهرس

الهدف من هذه الدراسة.....3
أين وصل الحراك الشعبي.....4
الموقف الدولي.....7
الدور الغربي.....7
الدور التركي.....9
الدور العربي.....9
الدور الروسي و الصيني.....10
الدور الإيراني.....10
سيناريوهات التدخل الغربي.....12
السيناريو الأول: إسقاط الشرعية الدولية عن بشار والعزلة الدولية.....13
السيناريو الثاني: التدخل العسكري غير المباشر.....14
السيناريو الثالث: التدخل العسكري المباشر.....15
خطوات الثورة السورية في المرحلة القادمة.....16
مرحلة قبل سقوط الشرعية الدولية.....16
مرحلة ما بعد سقوط الشرعية الدولية و قيام المجلس الإنتقالي.....18
مرحلة سقوط الخيار السلمي و قيام الثورة المسلحة.....19
سيناريوهات سقوط النظام السوري.....20
الانهيار السريع المدوي.....20
السقوط التدريجي.....21
الحسم العسكري.....21
تحديات الثورة السورية.....22
الخلاصة.....24

بسم الله الرحمن الرحيم

الهدف من هذه الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى جرد الواقع السوري بعد خمسة أشهر من الحراك الشعبي الذي أدى إلى حدوث مواجهة مباشرة بين المتظاهرين السلميين من جهة والنظام السوري الذي اعتمد الحل الأمني–العسكري من جهة أخرى. خلفت هذه المواجهة حتى الآن ما لا يقل عن 3000 قتيل و 20000 معتقل من المدنيين مع أعداد غير معروفة من الجرحى والمفقودين واللاجئين.

تقوم الدراسة برسم ملامح الطريق الذي يجب أن تسلكه الثورة السورية من أجل تحقيق أهدافها المنشودة بإذن الله في ظل عدة سيناريوهات محتملة للموقف الدولي ستتولد عنها تباعاً احتمالات مختلفة لسقوط النظام السوري. وإذ تحاول هذه الدراسة استشراف سيناريوهات الموقف الدولي فهي لا تجعل منها شرطاً أساسياً لنجاح الثورة السورية وإنما عنصراً آخراً من عناصر معادلة معقدة، ولعله العنصر الأكثر ثقلاً إذا ما استثنينا إرادة الشعب السوري وقدرته على التضحية والإستمرار على طريق الثورة.

تتعرض الدراسة أيضاً لأهم المخاطر والتحديات التي تواجهها الثورة السورية في الوضع الراهن وفي المستقبل القريب. الدراسة لا تهدف إلى إعطاء أي رؤية مستقبلية عن سوريا ما بعد الثورة، وسيفرد المركز دراسة منفصلة لمناقشة هذا الموضوع في المستقبل.

على الرغم من أن الدراسة تحلل الواقع والمستقبل من نظرة استراتيجية بحتة، إلا أنها تتناول في بعض المواطن نواحي تكتيكية محددة نظراً لأهميتها وتأثيرها على مسار الثورة في المستقبل القريب.

أين وصل الحراك الشعبي

تم تقييم الوضع الحالي للحراك الشعبي في سوريا وفقاً للمعايير الآتية:

- **رقعة انتشار المظاهرات**: متمثلة بعدد المحافظات والمدن والقرى التي تشهد خروج المظاهرات فيها.
- **أعداد المشاركين في المظاهرات**: وذلك على مستوى سوريا.
- **فعالية الخطة الأمنية (ثلاثية الجيش، الأمن، والشبيحة)**: في قمع الحراك الشعبي وتقاس هذه الفعالية بانحسار أو انتهاء الحراك الشعبي في المناطق التي تنفذ فيها العمليات، و تراجع الدعم الشعبي للحراك على مستوى سوريا.
- **الروح المعنوية السائدة لدى المتظاهرين**: متمثلة بأول معياريين (انتشار المظاهرات وأعداد المظاهرين)، بالإضافة إلى السلوك الإجتماعي السائد في المجتمعات التي تشهد الحراك الشعبي.

وقد أُخذ بعين الإعتبار أن المدن و القرى الثائرة التي أدى إحتلالها المتواصل من قبل جيش النظام إلى انخفاض مستوى الحراك الشعبي فيها لا تزال تصنف ضمن دائرة المناطق الساخنة التي تعطي كلما سنحت لها الفرصة مؤشرات لا لبس فيها على أنها لم تبدل موقفها إزاء الحراك الشعبي أو النظام. وتعد مدينة درعا و القرى المجاورة لها أفضل مثال على هذه الحالة (بانياس و معرة النعمان تعد نماذج من نوع آخر ضمن نفس التصنيف).

بناءً على إحصائيات قام بها ناشطون سوريون في الداخل والخارج فإن عدد المظاهرات في مختلف أنحاء سوريا بلغ ذروته في الثلث الأول من شهر رمضان الكريم ليصل متوسط عدد المظاهرات اليومية في سوريا إلى ما بين 300-400 مظاهرة، فيما كان يقدر عددها بالعشرات في أيام الجمعة خلال الأشهر الأولى للحراك لتشمل مناطق جديدة تكاد تغطي كافة الجغرافية السورية بعدما كانت في الأشهر الأولى تنحصر في بعض النقاط الساخنة مثل حوران، حمص و ريفها، بانياس وريف دمشق.

و على الرغم من صعوبة الحصول على أرقام دقيقة حول عدد المتظاهرين في سوريا أيام الجمعة أو خلال أيام رمضان، فإن الإرقام التي أوردتها وسائل إعلام رسمية كرويترز عن مدن كبرى كحماة وحمص ودير الزور، أو الأعداد التي تؤكدها التنسيقيات والمنظمات الشعبية العاملة على الأرض تدل بشكل متواتر على أن أعداد المتظاهرين أصبح يقدر بالملايين بدلاً من المئات أو الألاف كما كان الحال في الأشهر الأولى من الحراك الشعبي، ومن هنا كان توجه النظام إلى احتلال حوران، وقطع أوصال مدينة حمص وريف دمشق، واجتياح كل من حماة ودير الزور اجتياحاً عسكرياً بكل معنى الكلمة، والقيام بعمليات تأديبية انتهت بنوع من الإحتلال العسكري في مناطق أخرى كبانياس ومحافظة إدلب. **النظام السوري لا يمانع في مواجهة مظاهرات كبيرة في مناطق متفرقة على مدى أسابيع وحتى أشهر إذا اقتضى الأمر ولكنه لن يسمح بمشهد كساحة العاصي في حماة ممتلئة بمئات الآلاف من المتظاهرين وقد خرجت المدينة**

عن السيطرة الأمنية للنظام. النظام لن يسمح بعصيان مدني واسع الإنتشار أو اعتصامات كبيرة مهما كلف الثمن وعلى الثورة السورية أن تعي هذا الأمر.

أما عن جدوى هذه العمليات العسكرية، فقد ثبت أنها فعالة في منع خروج المظاهرات أو الحد منها في منطقة معينة ما دام الجيش مدعوماً بالأمن و عناصر الشبيحة يحتل هذه المنطقة احتلالاً عسكرياً مصحوباً بحملات استباحة واعتقال وقتل عشوائية، ولكن مفعول هذه الحملات رغم الخسائر البشرية والمادية التي تخلفها يتلاشى تدريجياً بعد إنسحاب الجيش، وسرعان ما تعود هذه المناطق إلى الإنخراط بالحراك الشعبي من جديد، وهناك أمثلة كثيرة تؤكد هذه الحالة مثل درعا وحمص ومعرة النعمان وغيرها، وفي حماة بعد تعرضها للإجتياح الكامل في الأول من شهر آب الحالي، فقد قام المتظاهرون فيها بالخروج بمظاهرة في ليلة العاشر من أحد مساجدها ما أن انسحب الجيش قليلاً إلى خارج المدينة، أما في دير الزور فالمظاهرات مازالت مستمرة –وإن بأعداد أقل من المعتاد– حتى أثناء محاولات الإجتياح، مما يؤكد فشل الحل الأمني–العسكري على الرغم من فداحة الخسائر من طرف المدنيين. ولعل الخطر الأكبر لهذه العمليات الأمنية والعسكرية هو ما قد ينتج عنها من اعتقال أو قتل لكوادر الناشطين و كشف شبكة علاقاتهم أو اضطرارهم للهروب واعتزال النشاط الحركي لفترة معينة مما قد يولد فراغاً يصعب ملأه على المدى القصير.

أما عن الحالة المعنوية للمتظاهرين وهي عنصر أساسي لتقييم احتمالات استمرارية الحراك الشعبي وقياس قدرة الجماهير على تحمل عبئ مواجهة آلة النظام القمعية في الأسابيع والأشهر القادمة، فإن ازدياد أعداد المتظاهرين وتوسع رقعة انتشار المظاهرات كما ورد سابقاً هو دليل "كمي" على أن الروح المعنوية في ارتفاع وأن شرائح أوسع من المجتمع قد تبنت أفكار الحراك الشعبي رغم الصعوبات و التكاليف، ولكن هناك عدة مظاهر اجتماعية وسلوكية تعطي المراقب تقييماً "نوعياً" للحالة المعنوية للمشاركين في الحراك الشعبي نورد منها:

- روح التكافل الإجتماعي العالية والتي كانت سبباً أساسياً في استمرارية الحراك الشعبي والتي تجلت في أوضح صورها في توثيق العلاقات بين أبناء الطبقات المختلفة، وبين أهل المدن والريف، وهي علاقات كانت ضعيفة أو معدومة قبل بدء الحراك.
- التصعيد من حدة الحراك الشعبي عند وقوع أي اجتياح أو هجمة عسكرية على أي منطقة في سوريا مما يؤكد على أن رفع مستوى العنف من قبل النظام يولد بشكل عام المزيد من الإصرار و الإقبال على الحراك الشعبي بدلاً من الخوف و التراجع.
- الحفاظ على سلمية الحراك الشعبي في المجمل كاستراتيجية عامة على الرغم من العنف المفرط والعمليات الاستفزازية المستمرة من طرف النظام هو دليل على رباطة جأش المتظاهرين ووعيهم لضرورات المرحلة، كما أنه ينم عن ثقة عالية بالنفس و امكانيات الحراك، ووعي سياسي و نضوج فكري نادرين على هذا المستوى الشعبي.

- عدم تأثر الحراك بتأخر مدينة حلب أو بطء انخراط دمشق في الحراك (كل منهما لأسباب مختلفة)، و إن كان دخول هاتين المدينتين في الحراك بالزخم المطلوب سيؤدي إلى نتائج شبه حاسمة لصالح الحراك الشعبي.
- عدم تعويل المتظاهرين على الموقف الدولي الذي بدا ضعيفاً ومشتتاً ومخيباً للآمال في أغلب الأحيان، والتأكيد على ثقة الشعب بقدرته على مواصلة المسيرة وتحمل عبء الحراك بمفرده.

هناك مظاهر إيجابية أخرى لا بد من ذكرها لاستكمال الصورة، منها:

- فشل الورقة الطائفية التي لعبها النظام منذ الأسبوع الأول من الحراك الشعبي على الرغم من أنها ولدت بعض الشروخ الإجتماعية في بعض المناطق ولاسيما في حمص وريفها.
- ظهور بعض بوادر تحرر الأقليات من إرهاب النظام وقد بدا ذلك جلياً في موقف الطائفة الإسماعيلية المساند لحماة في السَّلَمِيَّة، وفي بعض الأصوات الخجولة التي ارتفعت في أوساط الطائفة العلوية والتي أبدت معارضتها لسياسة النظام القمعية، إلا أنها في الحالة الأخيرة لم ترق بعد إلى مستوى الأحداث.
- ظهور "لواء الضباط الأحرار" و "الجيش السوري الحر" كمحفز للضباط والجنود الشرفاء لحذو حذوهم وكنواة لقوة عسكرية في المستقبل مهمتها حماية سلمية واستمرارية الحراك الشعبي وردع حملات القمع والقتل التي تمارسها أجهزة النظام الأمنية وجيشه.
- فشل مبادرات الحوار التي أطلقها النظام السوري كمحاولة منه للإلتفاف على مطالب المتظاهرين حيث أنها لم تلق أي صدى شعبي وجوبهت بالقاطعة بشكل عام، **إلا أنها اشترت للنظام بعض الوقت أمام المجتمع الدولي.**
- وحدة موقف المعارضة في الخارج حول مطلب "إسقاط النظام" وعدم القبول بأي بديل أو مساومة على الرغم من ضعف هذه المعارضة و عدم ارتقاء خطابها وما تقدمه للقضية إلى متطلبات هذه المرحلة التاريخية.

لا شك أن الحراك الشعبي تلقى وما يزال يتلقى ضربات موجعة بصورة شبه يومية خلفت خسائر جسيمة في الأرواح والأملاك والأرزاق وآلاف اللاجئين في ثلاث دول مجاورة، كما أن حملات الإعتقال العشوائية المكثفة والتي تطال أعداد كبيرة من المواطنين بغض النظر عن دورهم في الحراك الشعبي سيكون لها أثراً سلبياً على المدى القريب، إلا أن هذه الأضرار هي نتيجة مباشرة لحل أمني يحاول معالجة قشور الأزمة لا لبها، و هو حل مكلف جداً للنظام ولا يعط نتائج طويلة الأمد، وستكون الأسابيع القادمة حاسمة في تقرير مصير هذا الحراك ومعرفة قدرته على تجاوز أعنف وأشرس ضربة وجهها النظام للشعب الثائر حتى الآن والتي تجلت في التصعيد العسكري غير المسبوق منذ بداية شهر رمضان الكريم.

وعليه، يمكن الجزم بشكل مطلق أن الحراك الشعبي السلمي الذي بدأ في سوريا في منتصف شهر آذار من هذه السنة قد تحول إلى ثورة شعبية حقيقية شملت كل أنحاء البلاد بدرجات متفاوتة ولكن بزخم وتصاعد و استمرارية أمام عوائق ومصاعب كثيرة وكبيرة، وأن الثورة السورية قد تجاوزت نقطة اللاعودة والشعب ماض في كفاحه إلى النهاية مهما كانت النتائج.

الموقف الدولي

إن التطرق للموقف الدولي إزاء الثورة السورية لا بد من أن يسبقه فهم لبعض الثوابت والأسس الفكرية للدول الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي باعتبار أنها تحمل معظم ثقل المجتمع الدولي وما زالت تمتلك الأوراق والآليات اللازمة للضغظ عليه وتوجيهه في مسارات محددة، دون أن نترك جانباً قوى أخرى إقليمية ودولية هي طرف في هذا الصراع بشكل مباشر أو غير مباشر.

الدور الغربي

المدرسة الفكرية الأكثر انتشاراً بين صناع القرار في الغرب هي المدرسة "الواقعية" و التي يعد المفكر والديبلوماسي الايطالي "ميكيافيلي" أحد أهم أعمدتها. تركز هذه المدرسة على السعي وراء المصالح بدلاً من الأيديولوجية والقيم الأخلاقية، وتحقيق السلام من خلال القوة، وتعتبر أنه من الممكن بناء القوى العظمى حتى لو كان على أسس غير أخلاقية. كما أنها تؤكد على أن التزام القادة السياسيين بمبادئ أخلاقية عالية سيكون له أثراً سلبياً على قدرة هؤلاء الساسة على تحقيق مصالح دولهم. متبعي هذه المدرسة بشكل عام يتمتعون بأزدواجية أخلاقية تتجلى في تتطبيق معايير مختفلة لمواطني الغرب مقارنة بالمواطنين في باقي دول العالم.

هدف هذه المقدمة الصغيرة عن الخلفية الفكرية لصناع القرار في الغرب هو حسم الجدل أو الأمل في أن يؤدي تفاقم الحالة الإنسانية في سوريا إلى تدخل سريع وحاسم من قبل الغرب، أو أن مواجهة الغرب لحالة فريدة تتوافق فيها مصلحة شعب عربي مسلم مع جزء من مبادئه وقيمه المعلنة (الحرية والديموقراطية) سيدفعه إلى مساندة الشعب السوري بطريقة عملية وفعلية تتجاوز حدود الإدانات اللفظية والعقوبات الإقتصادية ضد النظام السوري.

نظرة الغرب إلى الشرق الأوسط يحكمها ثالوث أركانه: الحفاظ على أمن اسرائيل، ضمان موارد الطاقة، والتصدي للفكر الإسلامي المعادي للغرب، و إن كان الركن الثالث هو نتاج للركنين الأولين، إلا أن الأحداث التى تلت هجمات الحادي عشر من أيلول جعلته أساساً استراتيجياً و فكرياً و حتى عقائدياً في بعض الأحيان لصناع القرار في الغرب.

إذا أسقطنا هذا الثالوث على الوضع في سوريا لرأينا أن الغرب يواجه التحديات الآتية:

البديل ونظرية الفراغ: أثبت النظام السوري الحالي أنه خير حارس لحدود إسرائيل الشمالية في الجولان وعلى الحدود اللبنانية عن طريق حزب الله على الرغم من تمسكه الإعلامي بمنظومة الممانعة واستضافته لمعظم المنظمات الفلسطينية المعادية لإسرائيل، وقد أصبح هذا الأمر مكشوفاً على المستوى الشعبي ولا سيما بعد انطلاقة الثورة السورية. إزاحة النظام دون وجود رؤية واضحة للبديل يغذي مخاوف الغرب من امكانية قيام قوى إسلامية ذات توجه معادي للغرب من ملئ الفراغ والسيطرة على الشارع السوري، و هي ورقة لعبها النظام منذ اليوم الأول.

العجز عن تغطية تكلفة التدخل: يعد انتاج سوريا من النفط و الغاز انتاجاً جيداً بالنسبة للاستهلاك المحلي وحتى للتصدير بكميات محدودة في حالة النفط، إلا أن انتاج سوريا من النفط والذي يقدر ببضع مئات الآلاف من البراميل اليومية لا يرتقي إلى مستوى الخليج العربي أو ليبيا الذي يقدر بملايين البراميل اليومية، وبالتالي فسوريا من حيث المخزون والانتاج لا تعد أولوية من منظور ضمان مصادر الطاقة، و تبعاً لذلك فسوريا بعد الثورة غير مؤهلة لدفع أي تكاليف قد تقع على كاهل الغرب كما هو الحال في العراق أو ليبيا،و و لاسيما إذا أخذنا بعين الإعتبار ضعف الإقتصاد السوري الحالي والوضع الذي سيكون عليه هذا الاقتصاد بعد الثورة.

المد الإسلامي المعادي للغرب: إن إطالة أمد الثورة السورية واحتمال أن يلجأ الشعب السوري إلى المقاومة المسلحة بعد يأسهم من المقاومة السلمية و تخلي المجتمع الغربي عنهم قد يوفر التربة الخصبة لجماعات إسلامية جهادية داخل وخارج سوريا لتقود العمل المسلح (وهو مجال تمتلك فيه خبرة واسعة) وبروزهم كقادة جدد للمجتمع أو على الاقل إقبال الناس على فكرهم مما سيولد تياراً إجتماعياً وسياسياً وفكرياً جديداً سيكون من الصعب على الغرب التعامل و التفاهم معه، وسيكون مصدر عدم استقرار و قلق دائم على أمن إسرائيل ووجودها.

امتداد الحراك الشعبي إلى دول النفط: ظهرت في الأسابيع الأخيرة بوادر حراك شعبي في الدول العربية، و لا سيما دول الخليج و لبنان و الأردن، تساند الثورة السورية و تطالب حكوماتها بلعب دور أهم والضغط على النظام السوري بفعالية أكبر و طرد سفراء سوريا من هذه الدول. إن إهمال أو غض الطرف عن بوادر الحراك هذا قد يكون له أثار وخيمة على هذه الدول في ظل الظروف الحالية التي أشعلت فيها شرارة الثورات التى أطاحت بالأنظمة أحداث لم يكن القصد منها إسقاط النظام، ولا سيما أن دول الخليج نفسها متأخرة جداً في مجال الإصلاح، وآخر ما يريده الغرب هو مواجهة ثورات مشابهة على مقربة من أبار نفط الخليج العربي.

التصدي للمشروع الإيراني: يدرك الغرب أن سوريا جزء أساسي من المخطط الإيراني لإحكام سيطرتها على المنطقة ومنافسة الغرب على مصالحه. إن عدم تدخل الغرب في الشأن السوري والمساعدة في حسمه بما يتماشى مع مصالحه سيكون فرصة كبيرة ضائعة ليس فقط من الناحية الجيوسياسية بل ومن الناحية الشعبية، فسقوط منظومة محور الممانعة المزعوم والمتمثل بسوريا– إيران–حزب الله على المستوى الشعبي سيخلف فراغاً كبيراً سيملأه إما فكر معادي للغرب وإيران، أو فكر معادي لإيران و متقبل للغرب،وهذا أمر هام في ما يسمونه "كسب حرب العقول و القلوب" و قطع الطريق على المد الإسلامي.

لقد ارتكزت دراسات المحللين و الأكاديميين الغربيين المتخصصين بشؤون الشرق الأوسط قبل ربيع الثورات العربية لتفسير الإستقرار السائد في البلاد العربية وحالة الخنوع والسكوت لدى الشعوب العربية رغم القمع والشروط المعيشية غير المقبولة على عاملين أساسيين هما سطوة الجيش والمنظومة الأمنية السائدة في الدول العربية، والإقتصاد المركزي الذي يخلق نوع من الاعتمادية على الدولة في الشؤون المعيشية، وظل هؤلاء المحللين و الأكاديميين الذين يملكون ثقلاً لا

يستهان به في بلورة السياسية الخارجية للغرب مصرون عدم ضرورة البدء باصلاحات في البلاد العربية مخافة تغيير الوضع القائم أنذاك وإن خفت هذه النبرة بعد هجمات أيلول لمحاولة مقاومة المد الإسلامي، إلى أن نسف ربيع الثورات العربية كل هذه المفاهيم، وأجبر هؤلاء الأكاديميين على البحث عن منظومة فكرية جديدة تفسر الواقع الجديد.

لذلك يمكن الجزم بأن الغرب يفضل "بشار المصلح" بدلاً من "بشار المخلوع أو المقتول"، و الوضع السوري المثالي بالنسبة للغرب هو وضع سوريا ما قبل يوم 15 آذار 2011، إلا أن هذه الرؤية أصبحت أقرب للأماني منها للواقع بسبب الثورة السورية و العناد و التضحية المنقطعة النظير التي أظهرها الشعب السوري، و قد أدرك الغرب الأمور الآتية:

- الثورة السورية تجاوزت نقطة اللاعودة
- النظام السوري غير قادر على الإصلاح لأن الإصلاح هو نهاية النظام **و شرعيته في الداخل سقطت**.
- النظام السوري أصبح عاجزاً عن أداء الدور المنوط به وأصبح مصدراً لعدم الإستقرار و عبء إعلامي وشعبي ثقيل بعد المجازر الدموية التي ارتكبها و يخطط لها.
- الأداء المتأخر و المحبط للغرب إزاء ثورتي تونس ومصر، والتدخل غير الموفق في حالة ليبيا الذي بدا استغلالاً للأزمة أكثر منه محاولةً لحلها يجعل من الوضع السوري فرصة لتجنب الأخطاء المرتكبة سابقاً والخروج "بوجه ناصع" بعد هذا الصمت المريب طوال أشهر الثورة.

الدور التركي

على الرغم من الدور الإقليمي الكبير الذي لعبته تركيا في السنوات الأخيرة وبروزها كلاعب إقليمي وحتى عالمي مؤثر، إلا أن قرارت الحكومة التركية ما تزال منوطة ومحكومة إلى درجة كبيرة بإملاءات السياسة الغربية و ثوابتها في المنطقة بشكل عام، و هذا الأمر يرجح تركيا لأن تلعب دور رأس الحربة في أي مخطط يضعه الغرب لحل الأزمة السورية.

لذلك تأرجح الموقف الحكومة التركية في الأشهر الماضية بين الرغبة الشعبية العارمة لأنصار الحزب الحاكم بمساندة الحراك الشعبي في سوريا، و كان ذلك متمثلاً بالنشاطات التي قامت بها قرابة 400 منظمة أهلية تعتبر القاعدة الشعبية و البوصلة الأخلاقية لحزب العدالة و التنمية، وبين الواقعية و"البرغماتية" السياسية والدبلوماسية التى يتميز بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان. ومن المرجح أن لا تقدم الحكومة التركية على أي خطوة سياسية أو دبلوماسية أو حتى عسكرية حتى يكتمل سيناريو إسقاط النظام السوري و يصدر الضوء الأخضر بتنفيذه من قبل الإدارة الأمريكية.

الدور العربي

القرار السياسي العربي مرهون بشكل كامل بالقرار الأمريكي، لذلك فإن الصمت المطبق إزاء ما يحدث في سوريا طوال خمسة أشهر من الثورة السورية كما هو الحال في الصحوة المفاجئة للأنظمة العربية و إدانتها للنظام السوري ما هو إلا استجابة إلى توجيهات أمريكية صريحة، و هذا التغيير في الموقف العربي يرسل إشارات واضحة من أن ثمة مخطط غربي

لعزل النظام السوري وإضعافه وربما إسقاطه قد تم تحضيره وأن تفعيل دور هذه الدول العربية ما هو إلا جزء منه. هناك أيضاً ضغط شعبي متزايد على الحكومات العربية من أجل أن يكون لها دور أكثر فعالية في تقديم الدعم للشعب السوري والوقوف في وجه ألة قمع بشار أسد. تاريخياً وتقليدياً كان من الممكن تجاهل هذا الضغط و لكن ارتفاع مستوى العنف الممارس ضد الشعب السوري الأعزل بما في ذلك الانتهاكات الصارخة لحرمة المساجد في سوريا و ظهور الطابع الطائفي للنزاع داخل سوريا بسبب ممارسات النظام السوري ولاسيما في شهر رمضان الكريم أدى إلى تخوف الأنظمة العربية والولايات الأمريكية المتحدة إلى التخوف من تطور الإستياء الشعبي العربي إلى أمر آخر لا تحمد عقباه.

إن أكبر دور يمكن أن تلعبه الدول العربية في أي مخطط غربي لحل الأزمة السورية فضلاً عن الدعم المادي واللوجيستي هو تأمين غطاء شرعي وقانوني لهذا المخطط في حال فشل المجتمع الدولي في تأمين الدعم الروسي والصيني للتدخل أو تحييدهما على الأقل.

الدور الروسي و الصيني

مع أن روسيا والصين تسيران في مسارين مختلفين كلياً: الصين تتجه في خطى ثابتة لتكون قوى اقتصادية وعسكرية عظمى وقد قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، في حين أن روسيا تعيش من بقايا عصر نفوذها وسيطرتها كقوة عظمى، إلا أن مصالح الطرفين تتشابه في الأزمة السورية.

فكلاهما يريد الحفاظ على مصالحهما الإقتصادية في دولة كسوريا التي كانت تعتبر تقليدياً منطقة نفوذ شرقية منذ أيام الإتحاد السوفيتي ومنظومة حلف وارسو، و لا سيما أن كلا الطرفين خسر جولته مع الغرب في ليبيا التي كانت تعتبر هي الأخرى منطقة نفوذ شرقية.

لذلك فمن المرجح أن تستعمل كلا الدولتين ورقة "حق النقض" في مجلس الأمن لمساومة الغرب على مصالح أخرى قصيرة أو طويلة الأمد في المنطقة أو مناطق أخرى، و إن كان من المتوقع أن تكون هذه المفاوضات صعبة إلا أن المؤشرات تدل على أن الموقف الروسي والصيني قابلين للتغير ولن يكونا عثرة في وجه تحرك دولي ضد النظام السوري.

الدور الإيراني

الرقم الأصعب في المعادلة الدولية سواء من أجل تحييده أو مواجهته. إن ارتباط النظام السوري بالنظام الإيراني هو ارتباط شبه عضوي نظراً للتقارب المذهبي الطائفي بين الطرفين ولحساسية و أهمية الدور الإستراتيجي و اللوجيستي الذي تلعبه سوريا في تنفيذ أجندة طهران في المنطقة وتقديم الدعم غير المحدود لحزب الله و فتح سوريا أمام الإختراق الفكري الإيراني كجزء من مشروع نشر أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية.

لا شك أن دول الخليج العربي و على رأسها المملكة العربية السعودية تنظر بعين القلق إلى تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة و الذي أصبح خطراً حقيقياً لا يهدد مصالحها فحسب وأنما وجودها وكيانها أيضاً، كما أن تركيا ترى في إيران

المنافس الحقيقي لنفوذها و دورها القيادي في الشرق الأوسط، و لا يخفى على أحد "الحرب الباردة" التي تدور بين الولايات الأمريكية وإيران و إن كانت ضمن إطار تفاهم غير معلن بين الطرفين إلا أن إيران تجاوزت الحدود المرسومة لها في عدة نواحي ومواضيع أهمها العراق.

و عليه، يمكن القول أن إيران تجلس حالياً في عين الإعصار مما سيجعلها تراجع حسابات وقوفها مع النظام السوري وإلى أي مدى تستطيع المضي في دعمها لهذا النظام ولاسيما أن مشروعها "الشعبي" في سوريا قد سقط إلى غير رجعة ومعه الدعم الشعبي السوري لحزب الله بعد انتشار المعلومات التي تؤكد تورط إيران في الدعم المادي والتكنولوجي والأمني لقمع الثورة السورية، لذلك فمن المحتمل أن تحاول إيران مقايضة نفوذها في سورية مقابل مصالح أخرى في المنطقة من المرجح أن تكون في العراق حيث تمتلك إيران ورقة قوية جداً و هي قدرتها على أستهداف الجيش الأمريكي عن طريق حلفائها داخل العراق.

هناك احتمال ضئيل لأن تحاول إيران تكوين حلف استراتيجي مع روسيا والصين لمنع تدخل الغرب لصالح الثورة السورية، إلا أن هذا الاحتمال قد يقود إلى حرب إقليمية وهو أمر لا يصب في مصلحة أي طرف في الوقت الراهن.

سيناريوهات التدخل الغربي

تقوم سياسة الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما إزاء الوضع الحالي في سوريا على مبدأ "الدفع والشد": دفع النظام السوري خارج السلطة وشد المعارضة إلى داخل السلطة. هاتان العمليتان يجب أن تسيرا بالتوازي وأن تنفذا في آن واحد لتجنب حدوث حالة فراغ أو فوضى يصعب فيها التكهن بما ستؤول إليه الأوضاع في سوريا، وهذا أمر يريد الغرب تفاديه بأي ثمن، وهنا تكمن معضلة "البديل" بالنسبة لأمريكا وحلفائها وتخوفهم من البديل الإسلامي في ظل غياب معارضة سورية متماسكة و واضحة المعالم والأجندة في الخارج، إلا أن الغرب أصبح على إستعداد أكبر للتعامل مع بديل "محافظ" أو إسلامي "معتدل" بعد إقرارهم بعمق توغل الأثر الإسلامي في المجتمعات العربية بشكل عام وعدم إمكانية إيجاد حل سياسي يلغي المفاهيم الإسلامية من الحياة العامة دون إثارة ردة فعل قوية لدى الجماهير العربية بشكل عام (دراسة مؤسسة راند "بناء شبكات إسلامية معتدلة" عام 2007 تشجع على السير في هذا الطريق)، والتجربة التركية تقدم نموذجاً مشجعاً في هذا الإطار.

تدل التحركات الدولية والإقليمية في الأسابيع الأخيرة بما لا يحتمل اللبس أن الولايات الأمريكية المتحدة قد أوعزت إلى حلفائها بتحضير سيناريو متكامل للتدخل في سوريا تلعب فيه تركيا دور رأس الحربة وتقوم دول الخليج بتمويله وتقدم فيه الأردن مساعدات استخباراتية و لوجيستية، والهدف من كل ذلك هو التعجيل في حسم الوضع الراهن في سوريا سيراً على مبدأ كسينجر القائل: "مشكلة مهملة هي أزمة مؤكدة"، وليس من المستبعد أن يكون هذا الحلف قد قطع شوطاً لا بأس به من مخططه لا سيما أن من عادة الغرب أن لا يتبنوا موقفاً إلا أذا كانوا قد أعدوا العدة له.

على كل حال، من الصعب التكهن بحقيقة الترتيبات التي أعدتها الولايات الأمريكية المتحدة وحلفائها ولكن يمكن حصرها بالسيناريوهات المتدرجة الآتية والتي تخضع جميعها لشرطين أساسيين:

- موافقة إسرائيل على إزاحة النظام السوري، ويمكن القول أن هذه الموافقة تم الحصول عليها بعد أن كان الفيتو الإسرائيلي حاميا دوما للنظام السوري، ويبدو أن الموافقة الإسرائيلية جاءت بعد أن استنفذ النظام السوري الفترة الممنوحة له في قمع التظاهرات دون أي نتيجة، وأصبح ترك المجال مفتوحاً أمام النظام سبباً في اتجاه المنطقة بكاملها إلى المجهول.
- استمرار و تصاعد حدة التظاهرات و العصيان المدني في سوريا. **إن أي بادرة ضعف أ و تراجع في الثورة السورية سيدفع المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في فكرة إزالة نظام الأسد و يشجعهم على العودة إلى حديث الإصلاحات و المفاوضات. الثورة السورية هي التي غيرت الموقف الدولي لصالحها و في يدها الإستمرار في التأثير عليه لصالحها.**

السيناريو الأول: إسقاط الشرعية الدولية عن بشار والعزلة الدولية

لا بد من التأكيد على النظام السوري فاقد للشرعية من الناحية القانونية وحتى الدستورية منذ إستيلاء حافظ أسد على الحكم منذ قرابة أربعة عقود، وقد تجدد فقدان النظام لشرعيته في الداخل السوري عندما استولى بشار أسد على رئاسة الجمهورية السورية بالتوريث وتابع إدارة البلاد عن طريق حكومة فاشلة حسب المعايير الدولية، والشرعية التي يجب أن يساهم المجتمع الدولي في إسقاطها هي الدولية فقط.

سيناريو إسقاط الشرعية الدولي هو سيناريو قيد التنفيذ حالياً وهو أضعف أنواع التدخل الغربي وأخفضها كلفة و أقلها تأثيراً في النظام السوري ولكنها الخطوة الأولى التي يجب أخذها مهما كانت الخطوات التالية. غير أن هذا السيناريو بحد ذاته يشتمل على عناصر هامة جداً لتقويض أهم ركنين من أركان النظام بعد أن أسقطت الثورة الأركان الباقية، وهما تماسك الجيش والولاء لرأس هرم النظام، و قطع أحد الموارد الأساسية لتمويل هذا النظام. و يتلخص هذا السيناريو بالخطوات الآتية:

- تطبيق المزيد من العقوبات الإقتصادية على النظام بما في ذلك تجميد كافة الأموال والممتلكات في خارج سوريا لرؤوس السلطة وأهم رجال الأعمال المؤيدين له. إن من شأن استهداف رجال الأعمال و الشركات المحسوبة على النظام أن يزيد من الضغط على تجار دمشق وحلب لحسم خياراتهم ودفعهم نحو المراهنة على سوريا ما بعد الأسد.
- **مقاطعة النفط السوري و حظر شراءه في الأسواق العالمية**. تشكل عائدات النفط السوري حوالي ثلث الموازنة السورية ولكن لا يتم تسويقه عن طريق وزارة النفط و إنما عن طريق شركة سيترول التي لا تخضع للسيطرة أو حتى المراقبة الحكومية بمشاركة شبكة معقدة من الشركات الصغيرة التي ترتبط جميعها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ببشار أسد ورامي مخلوف، مما يعزز من فرضية أن أرباح النفط السوري تذهب لتمويل آلة قمع النظام. إن قطع شريان النفط على النظام سيدفعه إلى اتخاذ إجراءات بديلة كالاستدانة من احتياط بنك سوريا المركزي البالغ سبعة عشر بليون دولاراً والتي ستؤدي إلى تضخم في الاقتصاد السوري وانهيار لقيمة الليرة السورية.
- **تطبيق عقوبات صارمة على المصرف التجاري السوري** لكونه المصرف المستعمل من قبل النظام السوري للتحكم بأرباح العائدات النفطية بفرعيه في سوريا و لبنان. يمتلك هذا المصرف جزء من رأسماله المقدر بعشرين بليون دولار في حسابات قصيرة الأجل في أوروبا مما يجعلها هدفاً سهلاً للعقوبات. من المرجح أن يكون النظام قد قام باستعمال أموال هذا المصرف لتمويل جزء من حملاته الأمنية والعسكرية.
- **إسقاط الشرعية الدولية عن بشار أسد** والطلب منه بشكل صريح و مباشر من قبل الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما التنحي عن المنصب. هذه الخطوة ستسقط الشرعية الدولية عن الإجراءات العسكرية والأمنية المفرطة التي يقوم بها النظام ويوسع من خيارات الشعب السوري في مواجهة النظام وسيشجع أنظمة دولية وأقليمية أخرى

على أخذ مواقف أكثر تشدداً من النظام السوري. قد يشجع هذا القرار مدينة حلب بالذات على الإنخراط في الثورة بشكل نهائي.

- اصدار قرار إدانة ملزم من مجلس الأمن بحق النظام السوري.
- تحويل الرئيس السوري وأهم شخصيات النظام المشاركة في المجازر إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية بحق الشعب السوري.
- قيام معظم الدول الغربية والعربية وتركيا بتقليص أو إلغاء أي تمثيل دبلوماسي لها في سوريا وطرد سفراء سوريا من هذه الدول. هذه الخطوة ستؤدي إلى انشقاقات في صفوف الدبلوماسيين السوريين خارج سوريا.
- الاعتراف بالمجلس الإنتقالي أو ما شابه والتعامل معه على أنه الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري.
- تفعيل قضية محكمة اغتيال الحريري ضد النظام السوري.
- حظر بيع و تهريب الأسلحة إلى النظام السوري ولا سيما من طرف روسيا و إيران.
- اختراق شخصيات معينة من الحلقة المقربة لرأس النظام عن طريق أمريكا وحلفائها في المنطقة بهدف إحداث انشقاقات مؤثرة في هيئة أركان الجيش وفي المناصب الأمنية الحساسة مقابل ضمانات شخصية للمنشقين تضمن مستقبلهم داخل أو خارج سوريا. هذه خطوة من الصعب التكهن بفعاليتها نظراً للعصبة الطائفية التي تربط رأس النظام بالحلقة المقربه له.
- زيادة وتيرة الإنشقاقات الميدانية في الجيش كنتيجة عن الخطوات السابقة، والإعتراف الدولي بـ"الجيش السوري الحر" و"لواء الضباط الأحرار" كالجهة الشرعية الوحيدة المسؤولة عن أمن سوريا وسلامة المواطنين فيها وإعطائهما الصلاحية الكاملة لمواجهة النظام السوري.
- قيام دول الخليج بتحريض العشائر السورية ضد النظام السوري ودعمها معتمدة بذلك روابط القرابة التى تصلها بها ولا سيما المملكة العربية السعودية.

السيناريو الثاني: التدخل العسكري غير المباشر

يتجسد هذا السيناريو في تقديم دعم مادي ولوجيستي للضباط المنشقين حتى يتمكنوا من أداء مهمتهم بصورة أكثر فعالية والتأثير على معنويات جيش النظام والتأكيد لهم على إستحالة هزيمة الثورة و دفعهم إلى التفكير بالإنشقاق عن النظام. يتلخص هذا السيناريو بالنقاط الآتية (أو بعضها):

- إنشاء مناطق حدودية آمنة للمواطنين وللوحدات العسكرية المنشقة. تعد تركيا المرشح الأول للقيام بهذا الدور، مع احتمال اعطاء الأردن دوراً ثانوياً.
- قيام تركيا والأردن بتقديم الدعم اللوجيستي والإستخباراتي والتدريب للوحدات العسكرية المنشقة و لعب دور استشاري في تنفيذ العمليات العسكرية ضد جيش النظام.

- تسليح نوعي محدود غير مباشر للوحدات العسكرية المنشقة.

حساسية هذا السيناريو هو مدى قبول الشارع السوري بهذه الإجراءات التي من الممكن أن تستعمل من قبل الألة الإعلامية للنظام كدلائل على العمالة و الإنصياع للخارج و إن كان من المرجح أن تكون الأمور في هذه المرحلة قد تجاوزت مرحلة "الأدبيات" وأن يكون هم الشعب الوحيد هو التخلص من النظام بأي طريقة ممكنة.

قد يلجأ النظام في حركة يائسة غير محسوبة العواقب إلى افتعال حرب مع إسرائيل بهدف تحويل الصراع في سوريا إلى صراع خارجي إقليمي. في حال قيام النظام السوري بهذه الخطوة فستدخل الثورة السورية في السيناريو الثالث ومن غير المتوقع أن تؤدي هذه الحركة إلى تضامن الشعب مع النظام في وجه ما ستحاول الألة الإعلامية للنظام تصويره على أنه "عدوان خارجي على سوريا".

السيناريو الثالث: التدخل العسكري المباشر

وهو أكثر السيناريوهات تكلفة للغرب والوصول إليه يعني دخول سوريا في صراع مسلح قد يطول الحسم فيه. احتمالات حصوله ضئيلة نظراً لتكلفته الغالية ولا سيما أن الغرب لا يمر بأفضل حالاته الإقتصادية، بالأضافة إلى حضور التجربة الليبية في الأذهان والتي لا تعتبر مثالاً جيداً لهذا النوع من التدخل الدولي، كما أن تأمين الغطاء القانوني والشرعي الدولي لن يكون بالمهمة السهلة حيث أن الوصول إلى مثل هذه المرحلة يعني أن الأزمة السورية قد وقعت في مستنقع معقد و احتمال انقسام المواقف الدولية وارد جداً. يمكن تلخيص هذا السيناريو بالنقاط الآتية:

- إنشاء المناطق الآمنة في العمق السوري بدلاً من المناطق الحدودية وربما في مناطق أو محافظات كاملة و دعم قيام "بنغازي" سورية تكون معقل للثورة السورية و المجلس الإنتقالي المؤقت.
- التسليح المباشر للوحدات العسكرية المنشقة.
- القيام بعمليات عسكرية موجهة ضد أهداف حساسة للنظام بما في ذلك استهداف مراكز قيادته، وشل قدرته على حصار المدن وتحييد قدرته القتالية الجوية.

هذا السيناريو سيتغير كلياً إذا فشل الغرب في التوصل إلى تفاهم واضح غير معلن مع ايران يحيدها في هذا النزاع، عندها من الممكن الحديث عن حرب إقليمية شاملة و لكن هذا السيناريو احتماله ضعيف كما ذكر سابقاً نظراً لكونه غير محبذ من قبل جميع الأطراف (باستثناء النظام السوري) و نتائجة لا يمكن التنبؤ بها.

خطوات الثورة السورية في المرحلة القادمة

لا بد من التأكيد مرة أخرى على أن وصول الثورة السورية إلى هذه المرحلة التي أصبح فيها الحديث عن سقوط النظام السوري و سيناريوهات الدعم الغربي لهذه الثورة أمراً وارداً ومحتملاً هو بشكل رئيسي من صنع الثورة نفسها وإيمان المتظاهرين بإمكانية ووجوب نجاح هذه الثورة من أجل بناء سوريا جديدة لكل السوريين، و قناعتهم بأن أنصاف الثورات هو بمثابة الإنتحار للشعب.

لعل أهم النقاط المميزة لهذه الثورة هو أنها فاقت كل التوقعات و الحسابات حتى أصبح من الصعب التنبؤ بردود فعلها أو مسارها، مما يجعل البث في السيناريوهات القادمة أمراً يحفه خطر الوقوع في أخطاء فادحة،و لكن هناك مجموعة من الخطوات التي يجب أن تقدم عليها الثورة السورية لضمان استمراريتها وقدرتها على توجيه الموقف الدولي واستثماره على الوجه الأمثل حتى تحقيق النصر الكامل على نظام الأسد. بعض هذه الخطوات قد يرتبط بالموقف الدولي و لكن معظمها خطوات سيتوجب على الثورة القيام بها على كل حال لتحقيق الأهداف المرجوة.

يجب التأكيد على أن سقوط النظام غير مرهون بالوضع الدولي و الثقل الأكبر و الأهم في هذا الإطار واقع على أكتاف الشعب السوري، و لكن من شأن الموقف الدولي التعجيل بسقوط النظام بفترة زمنية أقصر وبتكلفة بشرية أقل،وعليه فالخطوات المقترحة هنا صالحة للتنفيذ في أي سيناريو من سيناريوهات التدخل الدولي المذكورة آنفاً.

مرحلة قبل سقوط الشرعية الدولية

و هي استمرارية للمرحلة الحالية التي تعيشها الثورة السورية. الخطوات المقترحة لهذه المرحلة:

- الحفاظ على زخم الثورة السورية عن طريق تطبيق تكتيكات جديدة تزيد من إرهاق الأجهزة الأمنية و تجبر النظام على اللجؤ إلى استعمال عناصر بشرية بأعداد أكبر في مواجهة الثورة مما سيزيد من الاستنزاف المادي للنظام وزيادة حالة الإستياء وسط عائلات عناصر الأمن والجيش والشبيحة وإضعاف دعمهم الحالي غير المشروط للنظام.
- محاولة نقل الثورة إلى مناطق جديدة أو إعادة إشعالها بزخم متجدد في مناطق تم اجتياحها من قبل الجيش والخروج منها.
- العمل على تكتيكات جديدة للحد من الاعتقالات العشوائية أثناء المظاهرات أو بعدها.
- تفعيل المقاطعة الإقتصادية بطرق ووسائل جديدة و التركيز على معاقبة شركة سيرياتل بصفتها أحد أهم شرايين النظام الإقتصادية بعد النفط.
- التصعيد الحاد في كافة مناطق الثورة كلما اجتاح النظام منطقة معينة مهما كانت صغيرة حتى لا تنجح سياسة النظام الجديدة في استنزاف المناطق الثائرة بصمت بدلاً من اجتياحها بطريقة مدوية لها تكلفة إعلامية و شعبية

عالية: يجب وقف مبدأ "الاجتياح بالتقسيط" (منطقة الحولة في حمص هي آخر مثال على هذ التكتيك)، ويجب أن يكون التصعيد **بجميع** الوسائل المتاحة لدى الشعب السوري.

- تشكيل مجالس إدارة في الأحياء تتولى إدارة شؤون الأحياء أو المناطق المتواجدة فيها وضمان الأمن فيها على يد أبنائها. قد يكون الوضع الأمني في سوريا ما بعد الثورة أكبر معضلةً من الوضع الإقتصادي إذا لم يتم تداركه.
- تفعيل دور الجاليات السورية في الدول العربية والغربية لزيادة الضغط على الحكومات،وقيام هذه الجاليات بدورها بتقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة.
- تأسيس مجلس أو هيئة ممثلة لكوادر الثورة داخل سوريا ينبثق عن التنسيقيات و التجمعات الثورية المدنية التي ظهرت منذ قيام الثورة. هناك بعض الخطوات الجدية التي اتخذت في هذا المجال ولكن دون الوصول إلى نتائج ملموسة بعد.
- اتفاق المعارضة في الخارج على تمثيل سياسي مفوض للتحاور مع المجتع الدولي (من المحتمل أن تكون الولايات الأمريكية المتحدة قد قطعت شوطاً لا بأس في العمل مع المعارضة في هذا المجال و لعل هناك دور بارز للمعارض هيثم المالح في هذا النطاق نظراً لكونه من أقوى الشخصيات المعارضة في الداخل)
- التنسيق بين مجلس الثورة في الداخل والجهة الممثلة للمعارضة في الخارج من أجل توحيد الطرفين تحت غطاء هيئة واحدة أو الاتفاق على أليات عمل توزع الأدوار بين الطرفين تحت أجندة مشتركة.

هناك ثلاث نقاط أساسية تدور حولها جهود المعارضة السورية: إسقاط النظام، ألية إدارة البلاد في المرحلة الإنتقالية بعد سقوط النظام، والرؤية المستقبلية لسوريا ما بعد الأسد بما في ذلك الهوية الجديدة للبلاد والأسس التي ستقوم عليها.

ترى هذه الدراسة أن النقطة الثالثة هي المصدر الرئيسي للخلاف بين عناصر المعارضة ولا سيما في الخارج و التي تحول دون اجتماع كلمة المعارضة. فبينما تجتمع جميع الأطراف في الداخل والخارج على إسقاط النظام وضرورة حماية البلاد من حالة الفوضى و الفلتان الأمني التي قد تتبع سقوط النظام عن طريق أليات فعالة لإدارة البلاد ريثما تتشكل حكومة جديدة ودستور جديد، فإن الرؤى تتضارب وتتواجه عندما يصبح الحديث عن ماهية الدولة الجديدة وتوجهها.

تعتبر هذه الدراسة أن الدولة السورية الجديدة يجب أن تولد من رحم الثورة وخلال المرحلة الانتقالية لا قبلها و ذلك للأسباب الأتية:

- من حق الشعب السوري بكافة أطيافه ولا سيما في الداخل من المشاركة في تقرير مصير البلاد وتحديد هويتها، وهذا لن يتم إلا عن طريق تهيئة مناخ سياسي و مدني ملائم لتتمكن الأحزاب السياسية الجديدة من طرح برامجها وأفراد الشعب من حسم خياراتهم و ميولهم و لا سيما أنهم مقبلون على تجربة سياسية لم يعدوها من قبل وهذا بحد ذاته يتطلب ترتيبات كثيرة وفترة تأقلم.

- يجب أن يكون الهدف من المرحلة الإنتقالية والمجلس الإنتقالي هو توفير هذا المناخ السياسي و ليس التمهيد لتنفيذ رؤية سياسية تم إعدادها في معزل عن إرادة الشعب السوري وفي أوساط نخبوية محدودة معظمها خارج البلاد.
- إن تركيز بعض أطياف المعارضة في الخارج على الترويج لمشروع سياسي محدد لسوريا ما بعد الأسد قبل أن يتم إسقاط النظام فعلياً سيكون من شأنه إعطاء الداخل السوري الإنطباع بأن فئة معينة تحاول ركوب موجة الثورة واستغلالها لتوطيد أفكارها وأجندتها وهذا من شأنه زيادة الفرقة بين أطراف المعارضة.
- إن قدرة المعارضة بشقيها الداخلي والخارجي على تشكيل مجلس إنتقالي و تعريف آليات واضحة لإدارة البلاد في الفترة الإنتقالية التي ستلي الثورة سيكون كافياً لطمأنة المجتمع الدولي على أن سوريا في أيدي أمنية وأن الحكومة التي ستتشكل عند نهاية الفترة الإنتقالية هي حكومة تعكس تطلعات الشعب السوري وهويته.

مرحلة ما بعد سقوط الشرعية الدولية و قيام المجلس الإنتقالي

من المحتمل أن تسبق الأحداث الترتيب الزمني للخطوات المدرجة في الفقرة السابقة ويجد المجتمع الدولي نفسه مجبراً على إسقاط شرعية هذا النظام قبل أن تكتمل الخطوات المذكورة في المرحلة السابقة نظراً لاستمرار النظام في قمعه للشعب السوري.

إذا لم يتعرض النظام لانهيار مفاجئ عندما تدرك أركانه أن لا مستقبل لهم في المسرح الدولي ولا الإقليمي فمن المرجح أن تكون ردة الفعل هو دخول النظام في حرب إبادة لا هوادة فيها، ومن المرجح أن تتزامن هذه المرحلة مع السيناريو الثاني أو حتى الثالث من سيناريوهات التدخل الدولي. الخطوات المقترحة للثورة السورية في هذه المرحلة:

- الاتفاق على آليات لقيام مجلس الثورة بشكل تدريجي بوظائف الحكومة بشكل يواكب سقوط و تأكل النظام الحالي وفقاً لسيناريوهات السقوط المفصلة لاحقاً للحيلولة دون الانزلاق إلى حالة الفوضى الشاملة.
- البدء بإثارة موضوع أموال الشعب المسروقة والمجمدة في الخارج و البدء باسترجاعها وتوظيفها في تصريف أمور الدولة. الوضع الاقتصادي سيكون من أخطر العوامل التي ستهدد سوريا ما بعد الثورة.
- إعطاء دور قيادي للضباط المنشقين وتنظيماتهم على أرض الواقع بهدف الدفاع عن سلمية الثورة واستمراريتها واستقطاب عناصر منشقة جديدة عن الجيش ومساعدتهم في تشكيل نواة قوى الأمن و الجيش الجديدة.
- إعطاء غطاء شرعي كامل للمناطق المحاصرة أو المستباحة للدفاع المنظم عن نفسها بكل السبل الممكنة والتنسيق مع الضباط المنشقين لهذه الغاية.
- الاستمرار بالمظاهرات السلمية في المناطق التي تسمح فيها الظروف بالقيام بذلك.
- تقديم كل أنواع الدعم للمناطق المنكوبة والتي ستكون هدفاً لهجوم جيش النظام و قواه الأمنية.

مرحلة سقوط الخيار السلمي و قيام الثورة المسلحة

لا بد من اقتباس مقولة أحد أهم الشخصيات التي نادت إلى المقاومة السلمية ومارستها بالفعل في العصر الحديث وهي "أونغ سان سو كي"، أبرز قادة الثورة السلمية في بورما وعلم من أعلام "مقاومة اللاعنف" حين قالت:" أنا مع المقاومة السلمية مادامت تحقق أهدافي".

يجب التأكيد على أن خيار المقاومة السلمية الذي اختاره الشعب السوري إنما هو استراتيجية ثبت أنها أنسب وأنجح طريقة لمواجهة وهدم أركان النظام السوري في المرحلة الحالية بأقل تكلفة بشرية ممكنة، ولكنها لا تعدو كونها استراتيجية يجب إعادة تقييمها عندما تتغير الظروف الداخلية والدولية.

ففي المحتمل في حال سقوط شرعية النظام السوري دولياً وتخلي حلفاؤه التقليديون عنه في إطار صفقات معينة مع الغرب أن تكون ردة فقل النظام من العنف و الشراسة بمكان أنه سيستحيل على الشعب السوري القيام بأي مظاهرات سلمية أو تنفيذ أي نوع من أنواع العصيان المدني، وسيصبح المدنيون عرضة لحرب إبادة حقيقية يقوم فيها النظام بالفتك بهم و بممتلكاتهم والبنى التحتية لأحيائهم ومدنهم وقراهم.

في هذه الحالة تكون المقاومة السلمية قد استنفذت جدواها وأصبح لزاماً على الشعب السوري الدفاع عن بقائه ووجوده، وعندها ستتدخل الثورة السورية مرحلة الحسم العسكري وهو آخر مراحل الحسم في حال فشلت كل السيناريوهات السابقة بالإطاحة النظام.

سيناريوهات سقوط النظام السوري

أربعة حقائق يجب أن نؤكد عليها حتى ندرك أن النظام السوري في طريقه إلى السقوط:

- السوريون لن يعودوا إلى بيوتهم بعد اليوم و لن يقبلوا بهذا النظام الذي فقد شرعيته الداخلية منذ أمد طويل.
- النظام غير قادر على تقديم أي إصلاح حقيقي، فضلاً على أن الشعب لم يعد يعبأ بهذا الأمر فالعلاقة بين الشعب والنظام انتهت، والعقد الإجتماعي و القانوني بين الحاكم و المحكوم لم يعد له وجود.
- النظام حسم خياراته وهو ماض في قمعه وقتله للمتظاهرين إلى نهاية المطاف وقد أصبح مصدر قلق وعدم استقرار دولي.
- المجتمع الدولي وعلى رأسه الغرب أدرك هذه الحقائق وأصبح يرى في النظام مشكلة بدلاً من حل.

يجب التنبه إلى أنه كلما طال أمد الصراع بين الثورة السورية والنظام وتأخر سقوطه أو تلكأ المجتمع الدولي في حسم أمره بوضوح كلما طغى التوجه الإسلامي على الثورة في سوريا نظراً للدور البارز الذي لعبته وما تزال تلعبه المساجد و الروح الإسلامية في الحفاظ على زخم الثورة وبقائها، وكلما ترسخت عند الشعب السوري القناعة بضرورة التصعيد والخيار المسلح.

الانهيار السريع المدوي

كنتيجة مباشرة لإسقاط الشرعية الدولية للنظام والتضييق عليه على كل المستويات وتفشي الروح الإنهزامية بين أتباعه في الجيش و الأجهزة الأمنية و اقتناعهم بأن النظام لا مستقبل له وأنه قريباً سيصبح عاجزاً عن دفع رواتبهم و مكافأتهم على البطش بالمتظاهرين. سيتجسد هذا الانهيار بانشقاقات هامة عسكرية ودبلوماسية و تسارع وتيرة تفكك الجيش وقوى الأمن و اختفاؤها من المدن و القرى السورية. لا شك أن خمسة أشهر من الثورة السورية كان لها أثر كبير على أجهزة الأمن التي أستنزفت وعلى الجيش الذى أصبح على دراية أكبر بما يجري في سوريا و أصبح النظام لا يعتمد إلا على فرق معينة في الجيش بناءً على أسس الولاء الطائفي.

جدير بالذكر أن مستوى الإنشقاقات المطلوب لإضعاف الجيش ليس بالضرورة على مستوى الفرق والألوية (و إن كان ذلك مثالياً)، بل يكفي أن تنتشر الإنشقاقات على مستوى الضباط القادة بكثافة أكثر وأن يلتف الشعب حولهم حتى تحدث الأثر المطلوب في الجيش و المجتمع (الثورة البرتغالية في عام 1974 مثال على ذلك)

على الرغم من أن هذا السيناريو هو أفضل السيناريوهات إلا أن احتماله ضعيف نظراً لتماسك النظام حتى الآن وقناعته أنه بامكانه اخماد الثورة معتمداً على أسلوب القمع والأرض المحروقة، ولاسيما أن النظام صور هذه المعركة لأتباعه على أنها معركة بقاء.

السقوط التدريجي

وهو نتيجة استمرار الوضع الحالي وتصعيد المظاهرات والعصيان المدني بعد إسقاط الشرعية الدولية، و ارتفاع وتيرة المواجهات المسلحة بين الضباط المنشقين من جهة وأجهزة النظام الأمنية وجيشه من جهة أخرى إلى درجة إنهاك النظام بشكل كلي على المستوى الداخلي و الدولي (نظراً لاستمرار العزلة و العقوبات و نزع الشرعية الدولية)، والانهيار الكامل للإقتصاد السوري، مما قد يدفع النظام إلى التفاوض مع ممثلي الثورة السورية عن طريق وساطة دولية من أجل نقل السلطة إلى الشعب مقابل ضمانات معينة لرؤوس النظام.

هذا السيناريو هو أقل السيناريوهات المحتلمة حيث أن حصوله يتطلب تراجع النظام عن عقليته الأمنية وتسليمه بالهزيمة وهذا أمر غير متوقع نظراً لجمود وتصلب عقلية النظام وعجزه عن مواكبة العصر ومتغيراته، بالإضافة إلى درجة عنجهية عالية أصابت أزلامه على مر العقود السابقة.

كما أنه يتطلب أن تقبل الثورة السورية بالتفاوض مع النظام و هو أمر قد ترفضه غالبية الشعب التي تطالب بمحاكمة و معاقبة النظام بأكمله من رؤوسه و أركانه إلى أزلامه في الشوارع و أبواقه على وسائل الإعلام. إلا أن حالة الإنهاك التي من الممكن أن تصيب الشارع السوري و الوضع الاقتصادي الذي قد تعانيه سوريا قد يدفع الثورة السورية إلى القبول بفكرة التفاوض.

من المرجح أن يتزامن هذا السيناريو مع تدخل عسكري دولي محدود كما أسلف شرحه.

الحسم العسكري

أكثر السيناريوهات دموية وتكلفة وأطولها أمداً وستنتج عن فشل كل وسائل الثورة السورية السلمية والضغط الدولي في إقناع أو إجبار النظام السوري على ترك الحكم وسيتجسد بمواجهة مسلحة شاملة بين الشعب السوري والضباط المنشقين من جهة و النظام من جهة أخرى.

رغم أن الوضع الحالي يوحي بأن النظام السوري يمتلك اليد العليا في أي مواجهة عسكرية، إلا أن حسم الشعب خياره وتقريره حمل السلاح دفاعاً عن النفس و دخوله حرب عصابات شاملة على امتداد سورية سيؤدي إلى تشتيت جيش النظام وازدياد الانشقاقات فيه وتصاعد قوة و عدد الضباط المنشقين مما سيؤدي إلى تحقيق توازن قوى بين الطرفين، ومن الممكن أن تحسم هذه الحرب في غضون أشهر قليلة.

هذا السيناريو من شأنه أن يدفع المجتمع الدولي إلى التدخل العسكري المباشر الذي استبعد سابقاً.

تحديات الثورة السورية

على الرغم من الإنجازات الهائلة التي حققتها الثورة السورية منذ اندلاعها، وعلى الرغم من المراحل و اللحظات الحرجة التي تجاوزتها بنجاح حتى الآن والتي كان من المتوقع أن تصيبها في مقتل، إلا طريق الثورة السورية ما يزال محفوفاً بالمخاطر التي تتربص بها في الداخل والخارج و التحديات التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- تراجع الحراك الشعبي بسبب الحملات الأمنية المتواصلة واستعمالها المفرط للقمع والقتل، والتأثير السلبي التدريجي للاعتقالات العشوائية وقدرة الثورة السورية على استيعات المزيد من الضربات الأمنية و لاسيما أن النظام يقوم الأن بإطالة أمد الاعتقالات ليتمكن من التقليل من عدد المتظاهرين.
- نجاح النظام في تحويل أهم المدن الثائرة إلى ثكنات عسكرية بعد استفراده بكل مدينة على حدى وتطبيقه مبدأ الأرض المحروقة. هذا الأمر من شأنه أن يحد من قدرة الشعب على الخروج في مظاهرات حاشدة والقيام بأي نوع من أنواع العصيان المدني وبالتالي سلب ورقة السلمية من يد الشعب و التأثير على الروح المعنوية للمتظاهرين.
- عدم دخول مدينة حلب بشكل حاسم في الثورة السورية. على الرغم من أن الثورة السورية تمكنت من الإستمرار لأكثر من خمسة أشهر دون أن تلعب مدينة الحلب الدور المنتظر منها، إلا أن انضمام مدينة حلب إلى الثورة بالثقل الذي يليق بها سيكون من شأنه التعجيل بالحسم لصالح الثوار.
- تأخر المعارضة في الداخل في إيجاد أليات وصيغة مناسبة لتمثيلها أمام الشعب السوري والمجتمع الدولي نظراً لصعوبة الوضع الأمني في الداخل و لغياب أي مؤسسات مدنية عن الساحة السورية قبل قيام الثورة. هذا الأمر قد يعطي انطباعاً سلبياً في الداخل و على المستوى الدولي و يؤخر أي محادثات أو مفاوضات حقيقية مع المجتمع الدولي بشأن آليات إيجاد البديل.
- استمرار عجز المعارضة السورية في الخارج عن توحيد كلمتها وتشكيل جبهة موحدة قادرة على تقديم دعم حقيقي للداخل و العمل معه على تمثيل الثورة السورية على المستوى المطلوب دولياً، مما سيؤدي إلى تأخر الغرب في حسم قراره إزاء الوضع في سوريا. إن عدم تمكن المعارضة السورية من تجاوز الخلافات الفكرية والحزبية وركنها جانباً بصورة مؤقتة على الأقل والتوحد تحت سقف المفاهيم و القيم المتفق عليها وعلى رأسها إسقاط النظام و السعي لبناء سوريا جديدة تلبي طموحات الشعب السوري سيكون من أهم العوائق في وجه نجاح الثورة.
- تمسك أطياف من المعارضة بالتركيز على تعريف المشروع السياسي وهوية الدولة ما بعد الثورة قبل إتمام مرحلة إسقاط النظام وحل معضلة تسيير أمور البلاد في المرحلة الإنتقالية وما قد يتولد عنها من فوضى. موضوع سوريا ما بعد الثورة هو أمر شائك بالنسبة لمعظم أطراف المعارضة ومصدر خلاف وإن كان خطابهم المعلن يظهر عكس ذلك.

- عدم تمكن الأقليات في سوريا من تجاوز حاجز الخوف والإرهاب الذي فرضه عليهم النظام من خلال خطابه الطائفي لمدة عقود طويلة والذي يحول دون انخراطهم بشكل كامل في الثورة السورية. هذه الخطوة يجب أن تساهم فيها قيادات الثورة عن طريق تبني خطاب واضح وصريح يضمن للأقليات حقوقها ودورها الفاعل في المجتمع كما كان الحال دائماً على مر التاريخ السوري قبل استيلاء آل أسد على الحكم.
- إصرار بعض أطراف المعارضة ولا سيما العلمانية على مهاجمة الهوية الإسلامية لسوريا و عدم ترك قرار تحديد الهوية للشعب السوري نفسه، مما قد يؤدي إلى حدوث المزيد من الشروخ في المعارضة السورية التي يمثل فيها الإسلاميون عنصراً في بالغ الأهمية ولا سيما على مستوى الدعم الشعبي.
- مواصلة المجمتع الدولي في لعب دور ضعيف في الأزمة السورية أو ضلوعه في مؤامرة لمنح النظام السوري المزيد من الوقت لقمع التظاهرين وغض الطرف عن جرائمه. على الرغم من أن الدلائل الحالية تدل على عكس ذلك، إلا أن هذا الاحتمال ما يزال وارداً والطريقة الوحيدة لمنع حدوثه هو المزيد من التصعيد من جانب الثورة.
- رفض إيران التخلي عن النظام السوري وعجز المجتمع الدولي عن تحييدها ولو عن طريق المفاوضات مما سيدفع بالثورة السورية والمنطقة بأكملها إلى أسواء السيناريوهات.

الخلاصة

احتمالات سقوط النظام السوري أصبحت حقيقية وواقعية إلا أنها ما تزال بحاجة إلى الكثير من الخطوات من جانب الثورة السورية وقيام المجتمع الدولي بحسم موقفه بشكل واضح و نهائي.

مهما كانت السيناريوهات المطروحة لموقف المجتمع الدولي أو لسقوط النظام فالقاسم المشترك هو استمرارية الثورة السورية في زخمها و انتشارها، و العمل على تفعيل الجاليات السورية في الخارج و معها الشارع العربي، مع الإبقاء على كل الاحتمالات القائمة في مواجهة النظام مفتوحة، وإظهار درجة عالية من القدرة على التأقلم والتكييف مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

الثورة السورية بمقدرات الشعب السوري وتكافله الإجتماعي وتواصله مع جاليات الخارج والتفافه حول عناصر الجيش الشريفة و الإصرار على نهج الثورة متحملاً الخسائر البشرية و المادية قادر على إسقاط النظام السوري بغض النظر عن موقف المجتمع الدولي و سيناريوهات تدخله.